10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

تطبيق نموذج فولارس لتقدير تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية على الميزة التنافسية الظاهرة للصادرات الزراعية البينية العربية

أد. إبراهيم سليمان [1] د. هبة محمد سراج الدين [2]
[1] أستاذ دكتور بقسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.
[2] مدرس بقسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

بيانات البحث
استلام 2024/3/7
قبول 2024/3/30

الكلمات المفتاحية:
القدرة التنافسية ، نموذج "فولارس" للقدرة التنافسية، الميزة التنافسية الظاهرة ، معامل استقرار الصادرات.

المستخلص

كان للحركات الثورية في خمس دول عربية، تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا، والتي اندلعت في عام 2011 وسميت بثورات الربيع العربي، آثار سلبية عميقة على اقتصادات تلك البلدان بمستويات متفاوتة على التجارة الخارجية والبينية في الفترة (2000-2020)، لذلك تم دراسة تطور دليل الميزة التنافسية المقدّر للدول الأربع ولتحديد مدى وجود واستدامة تلك التنافسية في الفترات التي سبقت ولحقت الحركات الثورية في تلك الدول بعد استبعاد ليبيا لعدم وجود بيانات منشورة عنها، تم قياس درجة الاستقرار في القدرة التنافسية خلال تلك الفترة، كمعيار آخر لتقييم تنافسية التجارة الخارجية في الأسواق العالمية من خلال اشتقاق قيمتها من التقديرات.

وأظهرت النتائج تفوق سوريا على الدول الأربع الأخرى في قيمة المتوسط السنوي لمؤشر الميزة التنافسية للتجارة الزراعية العربية البينية خلال الفترات التي سبقت انتفاضات الربيع العربي (2000-2010) حيث بلغت 1.76 ، 1.61 ، 0.39 ، 0.06 في سوريا ومصر وتونس واليمن علي الترتيب ، بينما خلال الفترة (2011-2020) تفوقت مصر على الدول الأربع في قيمة تلك المؤشر حيث بلغت 2.32، 1.18، 0.25، 0.18 مصر، اليمن ، تونس ، سوريا علي الترتيب .

وخلصت الدراسة إلى سبل تطوير التنافسية الظاهرة للصادرات الزراعية العربية البينية من خلال:
1- تطوير الاتفاقية العامة للتجارة العربية البينية.
2- ترشيد سياسة تنمية الطلب العربي على السلع الزراعية العربية.
3- تلبية الطلب الاستهلاكي على السلع المصدرة، وأظهرت دراسة سابقة أن الطلب الاستهلاكي يتجه نحو المواصفات الصحية والبيئية والتجارية، وليس أرخص أو أكبر، ومن ثم بناء برامج ترويجية قوية تحاكي ذلك لتطوير الطلب الاستهلاكي.
4- بالرقابة الفعالة على جميع المواصفات.
5- تنسيق وترشيد العلاقات بين الموردين المحليين ونظرائهم المستوردين.

الباحث المسؤول: أ.د/ إبراهيم سليمان
البريد الإلكتروني: ibsoliman@hotmail.com

© The Author(s) 2024

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

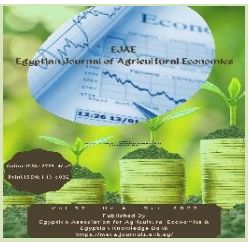

Available Online at EKB Press
Egyptian Journal of Agricultural Economics
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

Appling the Vollars model to Estimate the Impact of Political and economic changes on the Revealed competitive Advantage of Intra-Arb Agricultural Exports

ARTICLE INFO

Article History
Received: 7-3-2024
Accepted: 30-3-2024

Keywords:
Competitiveness, Vollars Model, Revealed competitive Advantage, Stability Coefficient.

ABSTRACT

The revolutionary movements in five Arab countries, Tunisia, Egypt, which witnessed, and Yemen, Libya, which broke out in 2011, had severe, devastating air strikes on the economies that were affected by varying levels of trade and relations in the period (2000-2020), so the evidence was studied and recognized the estimate for Wednesday, but To determine the extent of the existence and sustainability of those sectors that preceded and followed the revolutionary trends in those countries after excluding Libya, there is no published data on it. The degree of coverage was measured only in capacity during that period, and another variation of the practice of trade in the global diversity is through the New York derivation of the estimates.

The results showed that Syria outperformed the other four countries in the annual average value of the competitive advantage index for intra-Arab agricultural trade during the periods preceding the Arab Spring uprisings (2000-2010), as it reached 1.76, 1.61, 0.39, and 0.06 in Syria, Egypt, Tunisia, and Yemen, respectively, while during During the period (2011-2020), Egypt outperformed the four countries in the value of this index, reaching 2.32, 1.18, 0.25, and 0.18 for Egypt, Yemen, Tunisia, and Syria, respectively.

The study concluded with ways to develop the apparent competitiveness of intra-Arab agricultural exports through (1) developing the general agreement for intra-Arab trade, (2) rationalizing the policy of developing Arab demand for Arab agricultural commodities, (3) meeting consumer demand for exported goods, and a previous study showed that the demand Consumers are moving towards health, environmental and commercial specifications, and not the cheapest or largest, and then building strong promotional programs that mimic this to develop consumer demand, by (4) effective control of all specifications, (5) coordinating and rationalizing relations between local suppliers and their importing counterparts.

Corresponding Author: **Prof. Dr. Ibrahem Soliman**
Email: ibsoliman@hotmail.com

© *The Author(s) 2024.*

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية محورا هاما في التنمية الاقتصادية، وتلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد العالمي، ومن أهم تداعياتها في هذا الشأن هو تنمية الصادرات، أو إحلال الإنتاج المحلي بديلا للواردات السلعية لمعالجة الخلل في الميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات، وتجلب الصادرات عملة أجنبية للاقتصاد الوطني تؤدي لتحسن سعر الصرف للعملة المحلية وتمول استيراد مدخلات برامج التنمية وترفع رصيد الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وتنعش قطاعات الصناعات المغذية للتجارة الخارجية، سواء في مجال التعبئة أو التغليف أو التخزين أو النقل، أو الفرز أو التدريج، وتُحَد من التبعية المترتبة على مديونية القروض الأجنبية لإيجاد تمويل جزئي أو كلي للفجوة التمويلية لبرامج التنمية أو الموازنة العامة للدولة، كما تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في رفع معدلات التوظف[1].

وقد تعرض العالم العربي خلال العقدين الماضيين لتأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني لعديد من الدول العربية نتيجة تغيرات دراماتيكية في النظام العالمي، فخلال العقد الأول من القرن العشرين لم يؤد تطبيق نظام حرية التجارة إلى نمو الصادرات ومن ثم زيادة الدخل والاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي للتعارض القائم بين منافع حرية التجارة وتطبيق الشروط البيئية والصحية في سياسات التجارة العالمية[2].

وأثبتت التجربة العالمية عقب إنشاء منظمة التجارة العالمية فشل الجهود الذاتية لتوحيد معايير عالمية للرقابة علي تنفيذ اتفاقية السلامة الصحية وفقا لقرار (SPS) في اتفاقية التجارة العالمية لوجود عيوب وسلبيات في طرق الرقابة المحلية علي المواصفات في الدول الآخذة في النمو، وكذلك عدم توفر سبل مراقبة التجارة الناتجة عن التراكيب الوراثية المتحولة (GMOS)[3] ، كما أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية تضمنت عن قصد أو دون قصد حماية الشركات المتعددة الجنسيات والتي اتسع نطاقها لتصبح شركات عابرة للجنسيات والتي من الصعب تمييز هويتها الجغرافية أو جنسيتها السياسية وبذلك أصبحت تتحكم في كل السوق العالمي للسلع الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجي بل وصلت لحد الاحتكار لكل ما هو علي علاقة بالتجارة وبذلك تم انتهاك حقوق صغار المزارعين والمسوقين خاصة في الوطن العربي، علاوة على النتائج الاقتصادية السلبية لحرب الخليج[4].

ومن جهة أخرى فقد اتسم مطلع عام 2011 بتغيرات سياسية واجتماعية درامية نتيجة الحركات الشعبية التي اجتاحت خمس دول عربية، في ربيع ذلك العام انعكست على أداء مقتصدات تلك الدول، خاصة التجارة الخارجية الزراعية، وقد بينت دراسة حديثة في عام 20**Error! Bookmark not defined.**0، أن تجارة الدول العربية (21 دولة) مع دول الاتحاد الأوروبي تمثل أكبر نسبة من إجمالي تجارتها مع العالم بأسره، وقد بلغت هذه النسبة أكثر من 60 في المئة في عام 2011، ومن ثم، فإن أسواق الاتحاد الأوروبي كانت تحظى بالأولوية الأولى في تحقيق القدرة التنافسية لصادرات القطاع الزراعي في البلدان العربية قبل ثورات الربيع العربي، خاصة وأن أربع دول من دول الربيع العربي الخمس تشكل صادراتها الزراعية أهمية كبيرة في حجم صادراتها السلعية الكلية، وهي مصر وتونس وسوريا واليمن، وقد استهدفت تلك الدراسة تقييم أثر الربيع العربي على تنافسية الصادرات الزراعية في أسواق الاتحاد الأوروبي، من خلال نموذج متعدد المراحل وشملت الأولى تصميم وتنفيذ مؤشر للتنمية الزراعية كمتوسط هندسي لأربعة مؤشرات فرعية هي مؤشر الموارد الزراعية، مؤشر الإنتاجية الزراعية، مؤشر العمالة في الزراعة، ومؤشر التجارة الخارجية الزراعية. والبلدان العربية التي سجلت أعلى درجات لمؤشر التنمية الزراعية هي تونس والمغرب ومصر والسودان، وتم اختيار مجموعات السلع الغذائية المصدرة، من الدول العربية الأربع المحددة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي التي حققت قيما لدليل الميزة النسبية الظاهري أكبر من الواحد الصحيح على طول الفترة المدروسة (2000-2011)، وهي

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

صادرات الخضروات والفواكه من مصر وتونس والمغرب، وصادرات الأسماك من المغرب وتونس، وصادرات السكر ومنتجات العسل من مصر والسودان، وحققت صادرات الفواكه والخضروات من مصر إلى الاتحاد الأوروبي ميزة نسبية أكثر استقراراً من تونس والمغرب، بينما حققت تونس ميزة نسبية أكثر استقرارا من المغرب، وكان استقرار مؤشر صادرات الأسماك إلى سوق الاتحاد الأوروبي أعلى بالنسبة لتونس عنه في المغرب، وعلى الرغم من أن السودان أظهرت ميزة نسبية عالية في تصدير منتجات السكر إلى السوق الأوروبية إلا أنها اتسمت بنسبةً عالية من عدم الاستقرار مقارنة بمنافسه مصر، وأكدت تلك الدراسة على أهمية تنسيق وتكامل سياسات الصادرات بين الدول العربية الأربع لرفع قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية، وبما أن البلدان الأربعة تتمتع بالتنوع في المناخ والمياه وموارد التربة ومزايا الموقع، فيمكنها أن تنشئ مشاريع مشتركة للقيام بالوظائف التسويقية الأساسية لفرز وتجهيز وتعبئة وتخزين ونقل تلك السلع.

ولكن تغير التمركز الجغرافي للصادرات الزراعية العربية في العقد الثاني من القرن الحالي نتيجة السياسات والمواصفات الصحية والبيئية التي اتبعها الاتحاد الأوروبي تجاه السلع الواردة لأسواقه فقد وضع عتبة لا يجب أن يتخطاها سعر السلعة الغذائية المصدّرة لعدد 27 سوقا أوروبيا، مهما كان السبب سواء بتعويم عملة الدولة أو انخفاض فعلي في تكاليف الإنتاج أو تكاليف لوجستيات التصدير، أما قيود المواصفات فقد كانت أيضا سببا رئيسا لرفض الصادرات العربية من السلع الغذائية لأسواق الاتحاد الأوروبي التي استمر أثرها السلبي لعدة سنوات، ولم يستثنى من ذلك إلا المغرب لتوقيعها اتفاقية الشريك المفضل مع المفوضية ألأوروبية، ومن ثم أصبح التوجه للتجارة الزراعية العربية البينية سياسة الضرورة التي فرضتها التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقد الماضي، ومن ثم فرضت على هدف هذه الدراسة وهو مقارنة تنافسية الصادرات الزراعية الغذائية من الدول العربية الزراعية الرئيسة إلى الأسواق العربية فيما يعرف بالتجارة البينية.

الجاذبية للتجارة الخارجية[i]، ونموذج دلائل التنافسية للتجارة الخارجية[ii]، ومن الأهمية بمكان التمييز بينهما، فالأول يقييم التنافسية من منظور انعكاسات السياسات الاقتصادية والمؤسسية، والإمكانات الاقتصادية، والميزات المكانية للأسواق على التنافسية، أي أنه منهج ما يجب أن يكون[iii]، بينما يهتم الثاني بتطور مقياس معياري نسبي للتنافسية للتجارة في الأسواق العالمية خلال سلسلة زمنية محددة، أي يتبع منهج تحليل ما هو قائم[iv]، والذي يعتبر المنهج الملائم لهدف الدراسة وهو تحليل أثر الحركات الثورية التي اندلعت في عام 2011 في خمس دول عربية هي تونس، ومصر، وسوريا، واليمن وليبيا على تنافسية تجارتها الخارجية الزراعية البينية[v]، واصطلح على تسميتها ثورات الربيع العربي، حيث افترضت الدراسة في هذا الشأن حدوث آثار سلبية عميقة بمستويات متفاوتة على اقتصاديات تلك الدول، باعتبار أن التجارة الخارجية ومنها التجارة الزراعية البينية العربية مرآة معبرة عن عمق هذه الآثار، ولذلك قدّرت الدراسة دليل التنافسية للتجارة البينية العربية للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2000-2020)، لتحديد مدى توافر التنافسية واستدامتها في فترتي ما قبل وما بعد الحركات الثورية في تلك الدول الخمس، وتحقيقا لهذا الهدف اهتمت الدراسة باختيار أفضل نموذج لدلائل التنافسية تجنبا لعيوب النموذج التاريخي الشائع استخدامه في أغلب الدراسات العربية وهو

[i] the Gravity Model of Foreign Trade
[ii] Competitiveness Index of Foreign Trade
[iii] Normative Approach
[iv] Positive approach
[v] Intra-Arab Countries Agricultural Trade

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

دليل الميزة النسبية الظاهري كما سيتضح من تحليل المضمون لتلك الدراسات في جزء تالٍ من هذه الدراسة، وعلاوة تحليل تطور التنافسية خلال العقدين الماضيين.

مفهوم التنافسية

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولذلك لا زال غير خاضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة 1981-1987 التي اتسمت بعجز كبير في الميزان التجاري في أضخم سوق عالمي وهو الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في تبادلاتها مع اليابان، قبل عملقة الاقتصاد الصيني، وصحب ذلك زيادة حجم الديون الخارجية، وفي بداية السبعينات ارتبطت التنافسية بالتجارة الخارجية، ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال سنوات الثمانينات، ويتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول وهذا ما يُصَعّب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية، إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية، وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق، فارتبطت التنافسية بالسياسة التكنولوجية للدول، أي مدى امتلاك الدولة للتقنيات ومدى قدرتها على تطويرها، وحاليا تعني تنافسية الدول مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها، ولكن النقد الأكثر جوهرية انصب على تقييم تقرير التنافسية الكونية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي أبرز تعقيد المؤشرات المركبة لتقييم التنافسية، مما يبتعد بها عن تعريف واضح وقياسي في متناول الباحثين لمفهوم التنافسية بحيث أن كل شيء تقريبا يؤثر في التنافسية ومنه تم تمييع مفهومها ومحدداتها[5]

ولذلك اختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية على تحديد مفهوم محدد ودقيق للتنافسية، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر وحجم التجارة، ويستعمل البعض الآخر مفهوم واسع يكاد يشمل جميع مناحي النشاط الاقتصادي، وهذا ما يظهر جليا في العدد الكبير للمؤشرات المستعملة لقياس القدرة التنافسية، وتكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية شركات الدول الصغيرة فرصا للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين[6].

ويرى البعض أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدولة لأن المؤسسات هي التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، أي أن مستوى معيشة أفراد دولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يلاحظ نمو التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بوتيرة أسرع من نمو الناتج العالمي[7]، ورغم ذلك اهتم الاقتصاديون وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى قطاع أو نشاط، لذلك تعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"[8]، ويرى"ألدي نتجون" أن تعريف التنافسية لأمة ما "هو قدرتها على تنمية الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية"، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه "لودج وسكوت" أن تنافسية بلد ما "هي قدرته على ابتكار وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية، ومن ثم يحقق عوائد متزايدة لموارده"[9].

وإذا كان أحد تعاريف التنافسية أنها "قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية"، فان التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الصفة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة وعالية الجودة، مع سرعة إيصال المنتج إلى السوق، وبسعر معقول، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم. وتتمركز بعض التعاريف أساسا على ميزان المدفوعات، وأخرى تطبق عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كانت الدولة تولد نسبيا حجماً من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوها مع والقدرة على الحفاظ على حصص الأسواق، في الوقت ذاته إيجاد القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف تنافسية قطاع مثل الزراعة كمفهوم واسع على أنه قدرة مؤسساته، أي أصحاب المزارع ومنشآت التصنيع الغذائي والزراعي) في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا يؤدي إلى تميز اقتصاد ما في الزراعة.

تحليل المضمون للدراسات السابقة حول تنافسية الصادرات الزراعية:

طبق نفس الباحثين دليل الميزة النسبية الظاهرية في دراسة أحدث لتحليل أثر ثورات الربيع العربي على تنافسية الصادرات الزراعية من الدول العربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي (2014) (2)، هذا علاوة علي دراستين أخرتين طبقت نموذج دليل الميزة النسبية الظاهرية الذي صممه "بالاسا" في عام 1965، حيث طبقته رويدا عويضة (2012) علي الصادرات المصرية من الفول السوداني إلي أسواق الاتحاد الأوروبي، ودراسة محمد جابر عامر، وهالة بسيوني (2012) على التجارة الخارجية للأسماك من الدول العربية، وعدا ذلك ما زال الأغلب الأعم من الدراسات العربية المتاحة في شأن قياس التنافسية، تستخدم حتى الآن المؤشرات المبسطة لأداء التجارة الخارجية، ، ، ، ، ، ، ، وأهمها المناسيب السعرية.

وفي دراسة أحدث حول أثر ثورات الربيع العربي في عام 2011علي تنافسية الصادرات الزراعية للدول العربية إلي أسواق الاتحاد الأوروبي2، تم تقييم شامل للصادرات الزراعية التنافسية المستدامة لتلك الدول لأسواق الاتحاد الأوروبي من خلال تقدير دليل الميزة النسبية الظاهرة لمجموعات الأغذية المختارة من دول الربيع العربي، وقدّرت نموذج الاتجاه الزمني لهذا الدليل لكل مجموعة غذائية علي امتداد فترة الدراسة لتقدير التغير السنوي في معيار الميزة النسبية الظاهرة، وقارنت المتوسط السنوي لهذا المعيار بين المجموعات السلعية المستهدفة في تلك البلدان، وتم تقدير معامل الاستقرار في هذا الدليل لكل مجموعه من مجموعات الأغذية المختارة المحددة لكل دولة من الدول الخمس، واستنتجت الدراسة ضرورة وأهمية التكامل والتنسيق في السياسة التجارية لمجموعة الفاكهة والخضروات بين مصر والمغرب وتونس والسودان لتشجيع تنافسية تلك الدول في الأسواق الأوروبية، وبما أن تلك الدول تتمتع بمناخ متميز ومصادر متنوعة لري التربة وموقع متميز فمن الممكن إقامة مشاريع مشتركة تؤدي وظائف التسويق الأساسية، ومن الملاحظ أن دول الربيع العربي بخلاف ليبيا تتمتع بموارد زراعية كبيرة، إلا أن اثنتان من تلك الدول هما سوريا واليمن تواجهان حاليا مشاكل سياسيه واجتماعية متوقع استمرارها في السنوات المقبلة، وبالتالي أظهرت تقديرات دليل الميزة النسبية الظاهري أن يساوي الصفر في بعض السنوات منذ عام 2011 أو عدم توافر أية بيانات لغياب التنافس في التصدير الزراعي، ورغم ذلك أكدت نتائج الدراسة أن سوريا ومصر تملكان مستقبلا واعدا لتطوير تنافسيتهما في مجال التصدير للسكر من خلال المشاريع المشتركة.

قدمت دراسة [10]، عرضا تحليليا لمحتوي الدراسات السابقة في القدرة التنافسية للتجارة الزراعية وقسمتها إلى مجموعتين، أولها المؤشرات المبسطة لقياس القدرة التنافسية للصادرات الزراعية، والأخرى دلائل الميزة النسبية والقدرة التنافسية [11]، وفي شأن المجموعة الأولى من المؤشرات المبسطة شملت كلا من: (1) معدّل

اختراق السوق، (2) حصة السوق،(3) معدل استقرار كل من الأسعار أو الكميات المصدرة، (4) درجة التمركز الجغرافي والسلعي للصادرات، (5) منسوب الأسعار أو النسبة السعرية لصادرات الدولة موضوع الدراسة إلى أسعار التصدير للدول المنافسة، أما المجموعة الثانية التي تضم دلائل التنافسية والميزة النسبية وهي دليل الميزة النسبية الظاهرة الذي ابتكره العالم بالاسا ، وابتكر العالم فولارث دلائل معدّلة للنموذج الكلاسيكي الذي ابتكره بالاسا ومنها اشتق دليلا اعتبره الأقرب لمفهوم التنافسية حيث في مبحث سابق تبين مدى اتساع مفهومه حتى أصبح فضفاضا وهي في مضمونها تعتبر نماذج معدّلة للميزة النسبية الظاهرة :

أ- لوغاريتم الميزة النسبية في التصدير كمعيار يقيس الميزة النسبية، ولكنه في ذات الوقت يتغلب على مشكلة الانحرافات الفعلية المتوقعة في أداء التجارة الخارجية نتيجة تعرضها لأثر التشوهات الناجمة عن تغير سياسات التجارة الخارجية مما يشوه الحكم على مدى توافر الميزة أو القدرة التنافسية.

ب- دليل ميزة التجارة النسبي الذي يأخذ في الاعتبار المزايا النسبية لكل من الصادرات والواردات ويصلح عندما تكون قيمة الواردات لنفس السلعة ذات وزن معنوي مقارنة بالصادرات، كما عرضت دراسة فولارث.

ج- دليل التنافسية النسبية والذي يجمع بين الدليلين السابقين، وقد أثبتت تلك الدراسة أن هذا الدليل الأخير هو الأفضل من أي من الدلائل السابقة، ولكن بينت أن هناك قيدا هاما يحد من أفضليته وهو حال ضآلة قيمة الصادرات أو الواردات من السلعة موضوع الدراسة.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة علي بيانات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الذي تصدره سنويا المنظمة العربية للتنمية الزراعية من أعداد مختلفة لمعرفه قيمة الصادرات والواردات الزراعية البينية خلال الفترة (2000-2020) للمجموعات السلعية الرئيسية وهي مجموعه الحبوب، مجموعه البذور الزيتية، مجموعه الزيوت، مجموعه البقول، مجموعه الدرنات، مجموعة الخضر، مجموعة الفاكهة، مجموعه الحيوانات الحيه، مجموعة اللحوم، مجموعة الألبان ومنتجاتها، مجموعة السكر، ومجموعة تضم السلع الأخرى، ولكن استخدمت الدراسة إجمالي قيمة تلك المجموعات بالألف دولار، أي هدفت إلى تقيم الميزة التنافسية الظاهرية للقطاع الزراعي وليس للسلع الزراعية.

ويجدر الإشارة إلي انه لم تتاح بيانات بعد عام 2020 للتجارة البينية العربية، كما غابت بيانات الصادرات والواردات البينية الليبية، إلا في أعوام قليله متفرقه، وتحديدا لم تظهر الصادرات العربية البينية سوي في أربعة أعوام هي(2000 ،2006 ،2013 ، 2016) ولم تظهر بيانات للواردات العربية البينية إلا خلال ثلاثة أعوام هي (2000، 2006، 2016)، ولذلك تم الاكتفاء بتقدير مقياس معامل الميزة التنافسية للدول الربيع العربي في كل من "مصر وتونس وسوريا واليمن" خلال الفترة الزمنية (2000- 2016) ثم مقارنة النتائج لتمييز أي تلك البلدان العربية حققت تجارتها البينية قدرة تنافسيه مستمرة خلال تلك الفترة ومدى استقرار حدوث هذه القدرة

منهجيه التحليل:

تعتمد منهجية التحليل على عرض تحليلي لنماذج قياس الميزة النسبية والقدرة التنافسية ومعامل التنافسية، وذلك لتبني النموذج القرب لقياس التنافسية، وفي هذا الشأن يشير المبدأ الاقتصادي للميزة النسبية إلى قدرة المنتج على إنتاج سلعة أو خدمة معينة بأعلى كفاءة نسبية أي بتكلفة أقل من المنافس باستخدام نفس الموارد، أو القدرة على إنتاج منتج معين بكفاءة نسبية عالية مقارنة بكل المنتجات الأخرى، الممكن إنتاجها بنفس الموارد، وإذا

أمكن تحقيق الميزة النسبية في التجارة تحققت منافع لطرفي السوق (البائع والمشتري أو المصدّر والمستورد)، وعندما تطبق على جميع السلع في أسواق متعددة تسمى الفوائد الصافية للميزة النسبية مكاسب التجارة، وهذا هو المفهوم الرئيسي لنظرية التجارة الدولية، وابتكر مؤشر الميزة النسبية الكلاسيكية (RCA)[i] المبين في (المعادلة 1) العالم "بالاسا" في عام 1965 [12]، فاذا كانت النسبة المقدّرة في وحدة الزمن (سنة) أكبر من الواحد الصحيح فهذا يدل على وجود ميزة نسبية، واذا كانت أقل من الواحد الصحيح فهذا يدل على عدم وجود ميزة نسبية، ولكن طور "فولارث" في عام 1987[13] هذا الدليل من حيث طريقة تقدير القيمة السنوية، عندما قام بدراسة الاتجاهات الدولية للقدرة التنافسية في الزراعة معتمدا في تحليله على مفهوم أدق لقياس المزايا التنافسية باستخدام تقديرات لدلائل التجارة العالمية أكثر تمثيلا للواقع من المقياس الكلاسيكي (RCA)، ولتبسيط فهم نماذج "فولارث" فقد أطلق مصطلح لقيم نموذج (RXA) على دليل الميزة النسبية الظاهري (RCA)، وقام بذلك للتميز بين دليل الميزة النسبية للصادرات عن قرين له هو الميزة النسبية الظاهرة للواردات (RMA) كما تعرضه (المعادلة 2)، ثم قام بقياس دليل جديدا هو الميزة النسبية للتجارة (RTA) حيث تعكس محصلة كل من الميزة النسبية للصادرات والواردات (المعادلة 6) وهذا الدليل القياسي أوثق صلة بالميزة التنافسية الفعلية أكثر من LN(RXA)، لأن RTA يستخدم بيانات التصدير النسبي والاستيراد النسبي، وبالتالي يعكس تفاعل كل من الطلب النسبي والعرض النسبي . بحساب اللوغاريتم للأساس الطبيعي لكل منهما، كما تعرضهما المعادلتين (3)، (4)، واسماهما دليل الميزة النسبية للتصدير ، ودليل الميزة النسبية للاستيراد، على الترتيب دون استخدام صفة الظاهري، وكأنه يقصد الفعلي، حيث أنه افترض أن حساب اللوغاريتم يؤدي للتخلص من التقلبات الراجعة لانعكاسات السياسات المختلفة التي تتبعها الدول للتأثير على مسار تدفقات التجارة الخارجية، ومن ثم يمكن قياس تطور دلائل التجارة الخارجية خالصة من هذه التأثيرات أو التشوهات الناجمة عن السياسات المختلفة، ثم استنبط "فولارس" في عام 1989 دليلا قياسيا جديدا[14] اسماه الميزة التنافسية الظاهرة (RC)، تعرضه (المعادلة 6) ويلاحظ أنها تتضمن لوغاريتم كلا من الميزة النسبية للتصدير والميزة النسبية للاستيراد

أما بالنسبة للمؤشر الذي ابتكره "فولارث" لقياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية فهو حاصل طرح اللوغاريتم الطبيعي لكل من Ln(RX)، Ln(RMA)، وأطلق على الناتج دليل التنافسية Ln(RC)، ويستخدم لمقارنة مدى تمتع الأسواق بميزة في سلعة أو مجموعة سلعية معينة من تلك التي لا تتمتع بهذه الميزة، من خلال الإشارة الجبرية للقيمة المقدرة سنويا، حيث أن القيم الموجبة تكشف عن توافر ميزة نسبية، والقيمة السالبة تكشف عن غياب الميزة النسبية، كما يجب الإشارة أن هذا الدليل يراعي عدم الوقوع في مشاكل ازدواجية الدولة أو ازدواجية السلع في التجارة العالمية،[15] حيث يجب التمييز الواضح بين سلعة معينة وجميع السلع الأخرى وبين سلعة معينة في بلد وباقي العالم .[16]

وعلى الرغم من أن كلا من (RTA)، (RC) تعكس مظاهر الأداء الاقتصادي للسوق العالمي الفعلي المتمثل في تفاعل العرض والطلب النسبيين، فإن (RC) مفضل عن (RTA) لأنه يقلل من أثر التقلبات المترتبة على السياسات المؤثرة في التجارة الخارجية أو عند مستويات مرتفعة من المجموعات المركبة من السلع، بينما (RTA) هو الأفضل استخداما عند تقييم مستويات أبسط من المجموعات السلعية، وكذلك عندما تغيب بالكامل صادرات سلعة أو مجموعة سلعية أو الواردات من السلعة في سوق ما، كما لا ينبغي استخدام (RC) عندما تكون هناك قيم صغيرة من الصادرات والواردات من سلعة محددة، أو في حالة عدم وجود واردات حيث لن بمكن تحديد قيمة (RC) أو عندما لا توجد صادرات، فقيمة (RC) تؤول إلى اصفر.

[i] Revealed Comparative Advantage = (RCA)

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

(المعادلة 1) ..... $RCA=[(x_{iJ}/x_{it})/(x_{nj}/x_{nt})]$

حيث:

x_{iJ} = قيمه الصادرات الزراعية من الدولة (i) إلى الأسواق العربية (j)

X_{jt} = جمله قيمه الصادرات الزراعية العربية البينية

X_{nj} = جملة قيمة صادرات الدولة (i) من السلع الزراعية عدا الأسواق العربية (j)

x_{nt} = جملة قيمة الصادرات الزراعية العربية عدا البينية (j)

(المعادلة 2) ..... $RXA = RCA$

(المعادلة 3) ..... $RMA = [(m_i/m_{it})/(m_{nj}/m_{nt})]$

حيث:

m_{ij} = قيمة واردات الدولة (i)، من السلع الزراعية العربية (j)

mit = جملة قيمة واردات الدولة (i) من السلع الزراعية (j)

mit = جملة قيمة واردات الدولة (i)، من السلع الزراعية عدا السلعة (j)

mnt =جملة قيمة الواردات الزراعية العربية عدا الواردات العربية البينية

(المعادلة 4) ..... $RTA= RXA-RMA$

(المعادلة 5) ..... $Ln\ (RXA) = Ln\ (RCA)$

Ln (RMA) = "RMA(معادلة 3) " وهو لوغاريتم قيمة دليل الميزة النسبية للواردات الزراعية

(المعادلة 6) ..... $RC= ln\ (RXA)-ln\ (RMA)$

أسلوب التحليل المستخدم

استخدمت الدراسة نموذج الميزة التنافسية المبين في (المعادلة 6)، أي (RC) الذي يأخذ في اعتباره قيمة الصادرات والواردات لأن التجارة الخارجية للدول العربية تتميز أن كلا من الصادرات والواردات الزراعية تستحوذ على كميات معنوية من تلك السلع، كما استخدم هذا النموذج لميزته في أنه يخفض لحد كبير من التقلبات السنوية الراجعة لتدخلات السياسات الاقتصادية في أداء التجارة الخارجية، وهكذا عالجت الدراسة القصور الشائع في كثير من الدراسات العربية وآخرها دراسة بعنوان أثر ثورات الربيع العربي علي تنافسيه الصادرات الزراعية للدول العربية إلي أسواق الاتحاد الأوروبي [i]، حيث استخدمت دليل الميزة النسبية الظاهري (RCA) وهذا المقياس لا يتناسب مع طبيعة هيكل التجارة الخارجية لتلك الدول لأنها ليست مُصدّر صافي للسلع الزراعية، ولكنها أيضا تستورد كميه معنوية من الواردات، ولذلك قامت الدراسة الحالية في هذا الفصل باستخدام مقياس فولارث للميزة التنافسية[17]، وعندما تقدّر القيمة السنوية لهذا الدليل كقيمة موجبة تشير لتوافر الميزة التنافسية[i] في هذه السنة، وعندما تصبح قيمة سالبة تعني الافتقار للميزة التنافسية[ii]، وهذه الإضافة من فولارث تتجنب الازدواجية في الحساب وذلك لأنه تم طرح قيمة الميزة التنافسية للواردات، وإذا كانت إشارة قيمة الدليل موجبة، فإنه كلما زادت تلك القيمة دل ذلك علي زيادة القدرة التنافسية للتجارة البينية العربية في الدول المستهدفة في الدراسة، وكلما زادت القيمة السالبة لدليل الميزة لتنافسية دل ذلك على زيادة تدهور أو غياب الميزة التنافسية

وتم تقسيم فتره الدراسة لفترتين الأولي (2000-2010) وتمثل فتره قبل الربيع العربي والفترة الثاني (2011-2020) وهي تمثل حقبه ما بعد الربيع العربي، وحسب دليل الميزة التنافسية لجملة الصادرات والواردات البينية العربية لكل دولة من الدول الأربع التي مرّت بتقلبات الانتفاضات الثورية منذ عام 2011، أي مصر وتونس

[i] Competitive Advantage
[ii] Competitive Disadvantage

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

وسوريا واليمن، واستبعدت ليبيا كما سبق الإشارة لعدم توافر بيانات منشورة، وهو أمر طبيعي باعتبارها ليست دولة ذات موارد زراعية معتبرة،

النتائج والمناقشة:

يجدر الإشارة أن هذا التحليل يحده الفترة الزمنية المتاحة، فلم تتاح بيانات منشورة أو متاحة للسنوات 2021-2023، برغم أنها اتسمت بتغيرات دراماتيكية حادة في شأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية منها ما هو عامي وهو الصراع بين معسكر العالم الحر بزعامة الولايات المتحدة والحلفاء من دول الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان من جهة وروسيا الاتحادية وبلاروسيا وإيران والصين من جهة أخرى، هذا الصراع، الذي ميدانه أوكرانيا، قد أألقى بانعكاساته الاقتصادية بدرجات متفاوتة على باقي العالم بصفة عامة وعلى كاهل النظم العربية بصفة خاصة

وتعرض الدراسة نتائج تحليل تطور قيمة دليل التنافسية للتجارة الزراعية العربية البينية ومستوى الاستقرار في هذه الميزة التنافسية للتجارة الزراعية العربية البينية من الدول الأربع (مصر، تونس، سوريا، واليمن)، مقاسا كنسبة مئوية من عدد سنوات السلسلة التي حقق فيها دليل التنافسية قيما موجبة، وتم التحليل خلال فترتين، الأولى ما قبل أحداث ما اصطلح على تسميتها ثورات الربيع العربي (2000-2010) كما في (جدول 1)، وما بعدها (2011 - 2020)، كما في (جدول 2)، باعتبار أن الانتفاضات الشعبية العربية في الدول الأربع بدأت على أعتاب عام 2011، ومن الجدير بالإشارة أن (الشكل البياني 1) يبين التقلبات الشديدة في قيم دليل التنافسية، هذا رغم أن دليل الميزة التنافسية للتجارة قلص التقلبات الراجعة للسياسات المؤثرة في قيمة الصادرات أو الواردات، ولكن يبدو أن التقلبات في التجارة الزراعية العربية البينية ترجع لسباب أخرى مثل عدم الاستقرار

شكل (1) تطور دليل تنافسية التجارة الزراعية العربية للتجارة البينية في الفترة (2000-2020).

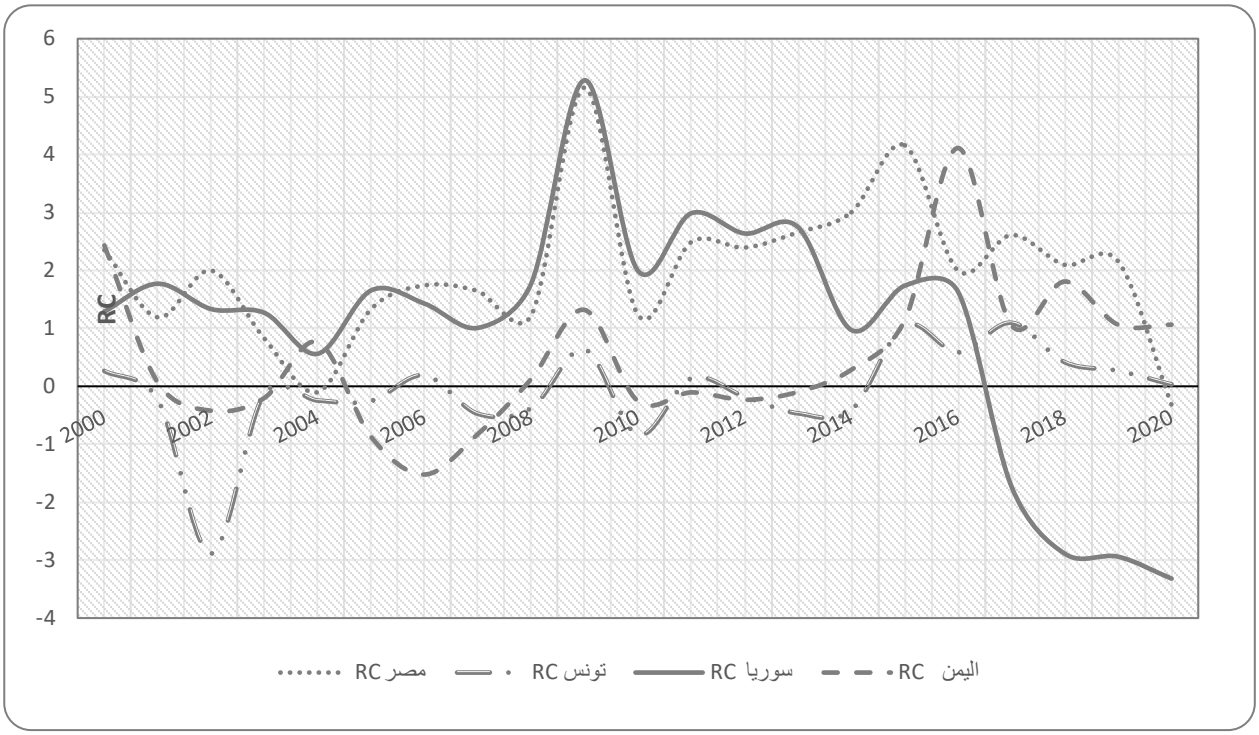

المصدر: جدول (1)، جدول (2)

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

في المواصفات التي تواكب شروط وطلب الأسواق المستوردة من الدول العربية، علاوة على تقلبات قيمة الواردات الراجعة وفقا لمدى توافر العملات الحرة في السوق المحلي، وكذلك تقلبات الأسعار العالمية، ناهيك عن الاضطرابات في العلاقات الدولية الإقليمية والعالمية والتي تمخضت عن مصطلح جديد هو حروب الرسوم الجمركية بين الاقتصادات الكبيرة، مما قلص دور منظمة التجارة العالمية، وقد أكدت هذه الاستنتاجات دراسة أخرى 2017 لدولة نامية كبيرة هي باكستان تشكل الزراعة فيها قطاعا هاما [18]، ولذلك استنتجت تلك الدراسة أنه في المقتصدات النامية وحين يكون القطاع الزراعي مكوناً هاما في الناتج المحلي الإجمالي وفي هيكل الصادرات فإن استخدام دليل الميزة النسبية الظاهري الذي صممه "بالاسا" يبدو مقبولا في نتائجه

ويعرض (جدول 1) تطور دليل الميزة التنافسية المقدّر للدول الأربع خلال فترة ما قبل انتفاضات الربيع العربي (2000- 2010)، ويتبين منه أن المتوسط السنوي لقيمة دليل الميزة التنافسية (RC) للتجارة الزراعية العربية البينية قد بلغ 1,61، 0,39، 1,76، 0,06 في كل من مصر، تونس، وسوريا، واليمن، على الترتيب، أي أن الميزة التنافسية في سوريا كانت الأعلى نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتيح لها تصدير الخضر والفاكهة بريا في شاحنات مبردة عبر الأراضي الأردنية لدول الخليج العربي علاوة على دورة مجاورة هي العراق وذلك إلى ليبيا، ليس هذا فحسب بل حقق دليل الميزة التنافسية للتجارة السورية العربية قيما موجبة طوال هذه الفترة، وتلت سوريا في الميزة التنافسية مصر، حيث تتمتع أيضا بميزة التصدير بشاحنات مبردة عبر ميناء نويبع إلى ميناء العقبة ومنه إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك يعتبر السوق الليبي المتاخم للحدود المصرية سوقا هاما للمنتجات الزراعية والحيوانية المصرية، ولم يحقق دليل الميزة التنافسية قيمة سالبة، إلا في سنة واحدة 2004، تمثل حوالي 9% من سنوات تلك الفترة، وقد تم تعديل السياسات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية مع التغيير الوزاري في عام 2005 المصاحب للولاية الخامسة للرئيس الأسبق "حسني مبارك"، وانعكس ذلك في

جدول (1) دليل الميزة التنافسية للتجارة الزراعية البينية العربية في بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2010)

السنة	+مصر	تونس	سوريا	اليمن
2000	2.35	0.27	1.29	2.43
2001	1.19	-0.23	1.77	0.07
2002	1.11	-2.89	1.33	-0.42
2003	0.82	-0.13	1.27	-0.20
2004	-0.10	-0.25	0.56	0.76
2005	1.33	-0.25	1.66	-0.87
2006	1.74	0.19	1.43	-1.52
2007	1.64	-0.47	1.01	-0.82
2008	1.22	-0.38	1.77	0.13
2009	5.16	0.64	5.28	1.32
2010	1.24	-0.84	2.00	-0.26
المتوسط السنوي	1.61	-0.39	1.76	0.06
توافر الميزة التنافسية	%91	%27	100%	%45

المصدر: جمعت وحسبت من: (1) نموذج الميزة التنافسية (RC) الذي ابتكره فولارث (معادله 6)

(2) بيانات: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2018) "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان

ارتفاع قيمة الميزة التنافسية للتجارة الزراعية العربية البينية حتى بلغت حوالي 5,2 في عام 2009، ويرجع ذلك لدور صندوق دعم الصادرات، وتأتي اليمن في المرتبة الثالثة، حيث زادت نسبة سنوات غياب الميزة

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

التنافسية للتجارة الزراعية العربية البينية عن نصف الفترة (55%)، وهذا لأن أهم صادرات اليمن الزراعية هي الأسماك والموز من شواطئ عدن، وترتبط جمهورية اليمن باتفاقات حق انتفاع مع دول نظير رسوم سنوية، وكذلك الموز والذي تنافس اليمن في تصديره كل من الصومال وجيبوتي وبأسعر أقل، ومنفذ تصدير اليمن هي الحدود السعودية والعمانية، والتي تتأثر أغلب الوقت بالنزاعات الجيوسياسية، وليس مستغربا أن يكون المتوسط السنوي لقيمة دليل الميزة التنافسية للتجارة الزراعية العربية البينية لتونس سالبا، وان تسود الإشارة السالبة لهذه القيمة 73% من سنوات الفترة (2000-2010)، حيث أن قرب المسافة بين تونس ودول الاتحاد الأوروبي، ووجود اتفاقات الشريك التجاري المفضل بين تونس والاتحاد الأوروبي، جعلت تدفقات التجارة تصديرا واستيرادا تتجه نحو هذه الأسواق وبصفة أساسية السوق الفرنسي[19]

ويبين (جدول 2) تحليل أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية إثر اندلاع انتفاضات الربيع العربي في عام 2011، وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي، أي حتى عام 2020، والتي تضمنت أيضا الانعكاسات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا والممتدة عالميا من عام 2019 وحتى عام 2021 ، وبتحليل نتائج هذا الجدول أن مصر فاقت الدول الربع في قيمة المتوسط السنوي لدليل الميزة التنافسية للتجارة الزراعية العربية البينية، حيث بلغ حوالي 2.3، وكانت تلك القيمة موجبة في كل السنوات حتى عام 2020، وهو العام الذي وصل فيه انتشار وباء كوفيد-19 إلى قمته لذلك في عام 2920 بلغ دليل التنافسية قيمة سالبة، أي حولي 9% من عدد سنوات الدراسة، ولكن فقدت سوريا قدرتها التنافسية منذ عام 2017 وحتى عام 2020، حيث سادت دليل التنافسية قيما سالبة خلال تلك الفترة، وربما يعكس ذلك أثر اشتداد الصراع السياسي الدموي ومن ثم انكماش حجم التجارة للافتقار للعملة الصعبة لدى الاقتصاد السوري للاستيراد من الأسواق العربية حتى المجاورة،

جدول (2) دليل الميزة التنافسية للتجارة الزراعية البينية العربية في بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2010)

السنة	مصر	تونس	سوريا	اليمن
2011	2.49	0.14	2.99	-0.10
2012	2.39	-0.18	2.64	-0.23
2013	2.66	-0.47	2.75	-0.10
2014	3.00	-0.41	0.97	0.29
2015	4.16	1.05	1.74	1.14
2016	1.99	0.59	1.63	4.11
2017	2.61	1.10	-1.73	1.05
2018	2.10	0.42	-2.89	1.81
2019	2.15	0.27	-2.94	1.06
2020	-0.32	0.03	-3.32	1.06
متوسط (2011-2020)	2.32	0.25	0.18	1.01
القدرة التنافسية	%91	%65	%60	%65

المصدر: جمعت وحسبت من: (1) نموذج الميزة التنافسية (RC) الذي ابتكره فولارث (معادله 6)

(2) بيانات: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2018) "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان

ويبدو أن هذا الانكماش نتيجة غياب الأمان لحد كبير مما أدى لعدم القدرة على التصدير، وقد فاق الانكماش في حجم الصادرات الزراعية للدول المجاورة، تحت حافز جلب تلك الصادرات لعملة صعبة التمويل الميزانية المحلية، وقد تحسنت قيمة المتوسط السنوي للميزة التنافسية للتجارة الزراعية اليمنية-العربية خلال هذه الفترة

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

ليبلغ 0.54، وانخفض عدد السنوات التي كانت قيمة هذا الدليل سالبة من 55%، إلى 50%، وكذلك تحسن هذا المتوسط للميزة النسبية للتجارة الزراعية التونسية- العربية من قيمة سالبة خلال الفترة قبل أحداث 2011، إلى قيمة موجبة وإن كانت ضئيلة (0,06)، وانخفض التكرار النسبي للقيم السالبة لدليل الميزة التنافسية من 73% إلى 50%، وقد يبدو الأمر منطقيا بالنسبة لتونس حيث تم علاج اضطرابات عام 2011 سريعا واستقر النظام السياسي النيابي الديموقراطي سريعا، أما بالنسبة لليمن فلم تتوافر للدراسة معطيات موثوقة تفسر هذا التغير الإيجابي.

References

1. White-House Report to Congress (2018) "Ten Economic Benefits of International Trade", 2015-5 ،Retrieved 2018-8-27, Wah. Dc. USA

2. Soliman Ibrahim & Hala Bassiouni (2020) "Impact of Arabic Spring on the Competitiveness of Arab States Agricultural Exports to EU Markets" in "Sustainable Food Chains and Ecosystem" Mattas, et al (Eds), y Springer Nature Switzerland AG., Gewerbestrasse 11, 6330 Cham, Switzerland (AG).

3. إبراهيم سليمان (1992) "البيئة والغذاء التحديات والطموح"، مجلد المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين عن الزراعة المصرية في عالم متغير، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقي، الجيزة، مصر.

4. إبراهيم سليمان (1999) "مفاهيم التنمية القادرة على البقاء" أعمال المؤتمر الثامن للاقتصاديين الزراعيين – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي – الدقي – الجيزة – مصر 1992.

5. Chang, Ha-Joon (2010) “Things They Don't Tell You About Capitalism”, Bloomsbury Press, Cambridge, UK.

6. Chang, Ha-Joon (2002) “Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective”, Anthem Press, London, Uk

7. Chang, Ha-Joon, (2008) “Bad Samaritan: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism” Bloomsbury Press, Cambridge, UK

8. نوير طارق (2002) "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2002، ص5.

9. وديع محمد عدنان (2003) "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر، السنة الثانية، ص5.

10. Ibrahim Soliman & Hala Bassiouni, (2012) "Egyptian Agricultural Exports Competitiveness" Journal of Egypt Contemporary, Egyptian Association of

10.21608/MEAE.2024. 275271.1287

Political Economics, Legislation and Statistics, Vol. 104 No. 505 P. 5-40, Cairo, Egypt

11. Soliman, Ibrahim & Basioni, Hala (2012) "Egyptian Agricultural Exports Competitiveness" Journal of Egypt Contemporary, Egyptian Association of Political Economics, Legislation and Statistics, Vol. 104 (505 P): 5-40, Cairo, Egypt.
12. Vollrath, Thomas, L.(1987) "REVEALED COMPETITIVE ADVANTAGE FOR WHEAT". International Economics Division, Economic Research Service, U.S. Department of Agriculture. ER tariff Report No. AGES861030
13. Vollrath, Thomas, L. (1989)." competitiveness and protection in world agriculture "agriculture information bulletin
14. Chang, Ha-Joon, (2008) "Bad Samaritan: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism" OP CIT
15. Chang, Ha-Joon (2002) "Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective", OP CIT.
16. Soliman Ibrahim& Bassioni Halah. (2018) "Impact of Arabic-spring on competitiveness of Arab states on agricultural exports to EU markets", J. Product. & Dev, 23 (3): 789-806

- Vollrath, T.L., (1991) "A theoretical evaluation of alternative trade intensity measures of revealed comparative advantage" Review of World Economics, 127 (2): 265-280.
- Irshad Muhammad Saqib, Xin Qi (2017) "Determinants of Exports Competitiveness: An Empirical Analysis Through Revealed Comparative Advantage of External Sector of Pakistan" Asian Economic and Financial Review, 7(6): 623-633
- Soliman Ibrahim& Bassioni Halah. (2018) "Impact of Arabic-spring on competitiveness of Arab states on agricultural exports to EU markets", J. Product. & Dev, 23 (3): 789-806
- Vollrath, T.L., (1991) "A theoretical evaluation of alternative trade intensity measures of revealed comparative advantage" Review of World Economics, 127 (2): 265-280.
- Irshad Muhammad Saqib, Xin Qi (2017) "Determinants of Exports Competitiveness: An Empirical Analysis Through Revealed Comparative

Advantage of External Sector of Pakistan" Asian Economic and Financial Review, 7(6): 623-633

- Thabet, Chokri (2011) "Agro-Food Systems in Tunisia" Sustainable agri-food systems and rural development in the Mediterranean Partner Countries (SUSTAINMED), Collaborative Project No. 245233, 7th Framework Program, EU Commission for Scientific Research.

17. Vollrath, T.L., (1991) "A theoretical evaluation of alternative trade intensity measures of revealed comparative advantage" Review of World Economics, 127 (2): 265-280.
18. Irshad Muhammad Saqib, Xin Qi (2017) "Determinants of Exports Competitiveness: An Empirical Analysis Through Revealed Comparative Advantage of External Sector of Pakistan" Asian Economic and Financial Review, 7(6): 623-633
19. Thabet, Chokri (2011) "Agro-Food Systems in Tunisia" Sustainable agri-food systems and rural development in the Mediterranean Partner Countries (SUSTAINMED), Collaborative Project No. 245233, 7th Framework Program, EU Commission for Scientific Research.